السفارة الإيرانية تحيي ذكرى اختطاف الديبلوماسيين الأربعة

فتحعلي: ما زالوا أحياءً في السجون الصهيونية
فارس: لا وسيلة لتحريرهم إلا المقاومة

السفير الايراني يلقي كلمته وبجانبه فارس

أحيت سفارة الجمهورية الإسلامية الايرانية في لبنان الذكرى الـ 33 لجريمة اختطاف الديبلوماسيين الإيرانيين الأربعة في مقر السفارة في بئر حسن، في حضور السفير الإيراني محمد فتحعلي، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل خليل حمدان ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، النائب السابق إميل إميل لحود ممثلاً الرئيس العماد إميل لحود، حسن حجازي ممثلاً وزير الخارجية جبران باسيل، عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب مروان فارس، وعدد من الوزراء والنواب السابقين وممثل حركة «حماس» علي بركة، وممثلين عن الأحزاب والقوى الوطنية والاسلامية والفصائل الفلسطينية وعوائل المخطوفين وأركان السفارة الايرانية.

فتحعلي

وتحدث السفير فتحعلي مستهلاً كلمته «بالشكر والتقدير للمشاركين والمتضامنين مع الحرية والإنسان والحق والعدل، مع قضية إنسانية أليمة عندما افتقدت سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ثلاثة وثلاثين عاماً من الزمن رموزاً لها كانوا رسل محبة وصداقة وأخوة للشعب اللبناني، حيث امتدت يد الغدر الآثمة لتغييبهم قسراً عن أداء رسالتهم الإنسانية والدبلوماسية في توثيق العلاقات الأخوية بين إيران ولبنان ولا سيما في ظرف خطير واستثنائي آنذاك فرضه الإجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، وصولاً حتى عاصمته بيروت قتلاً وتدميراً للحياة والإنسان، فواسى دبلوماسيينا إخوتهم اللبنانيين والفلسطينيين مشاركينهم صمودهم والمعاناة، مقدمين ما أمكن من دعم ومساعدة ليكونوا فعلاً نعم الناصر في الملمات».

وقال: «كما تعلمون، فإن جريمة اختطاف الديبلوماسيين الإيرانيين في لبنان عام 1982 السادة محسن الموسوي، أحمد متوسليان، كاظم اخوان، وتقي رستكار مقدم هي جريمة كبرى ارتكبت خلافاً لكل الأعراف الدبلوماسية ولا سيما معاهدة فيينا التي أعطت الحصانة للدبلوماسيين وكامل الحماية والتسهيلات القانونية في أداء مهماتهم وواجباتهم. وهي جريمة بحق المجتمع الدولي، لأنها ارتكبت خلافاً للمواثيق والعهود الدولية كافة، وهي انتهاك فاضح لحقوق الإنسان. وعلى رغم مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على هذه الجريمة فإننا لم نلمس لدى المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان تحركاً جدياً تجاه هذه المسألة بل صمت وإعراض مريب».

وأشار إلى أن الديبلوماسيين الإيرانيين الذين اختطفوا في الأراضي اللبنانية سلموا إلى الكيان الصهيوني «الذي يتحمل كامل المسؤولية القانونية والحقوقية تجاه هذه الجريمة الكبرى في حق إخوتنا الديبلوماسيين، والتي تضاف إلى جرائمه المستمرة في حق أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين ولا سيما في غزة المحاصرة، وفي حق شعوب أمتنا العربية والإسلامية من خلال دعمه ورعايته للإرهاب والتطرف والتكفير بهدف إيقاع الفتنة وإضعاف جبهة المقاومة ووحدة هذه الأمة في مواجهة التحديات والمؤامرات التي تستهدفها».

وكشف «أن المعلومات المتوافرة لدينا حول قضية الديبلوماسيين الإيرانيين تشير إلى أنهم ما زالوا على قيد الحياة في السجون الصهيونية، وهذه القضية ستبقى قضية حية لأنها قضية حق وحرية وستبقى وصمة عار على جبين مرتكبيها، وهي موضع متابعة وعناية من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع كل الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع الدولي حتى تحرير هؤلاء الإخوة الأعزاء وعودتهم إلى أهلهم ووطنهم».

فارس

ثم ألقى النائب فارس كلمة أكد فيها «أن قضية الديبلوماسيين الإيرانيين هي قضية معلومة وليست قضية مجهولة، وإننا نعرف والسفارة الإيرانية في لبنان تعرف من هي الجهة التي اختطفت هؤلاء الديبلوماسيين الايرانيين وهذه الجهة على علاقة وثيقة مع العدو الصهيوني».

وأضاف: «نحن في لبنان، ليست لنا علاقة بهذه الدولة الصهيونية، فهي دولة عدوة، لذلك كان طريقنا لتحرير هؤلاء المخطوفين ليس من طريق الدبلوماسية فقط إنما من طريق المقاومة التي حررت جزءاً من جنوب لبنان وحررت لبنان من العدو الصهيوني، وسوف تحرّر هؤلاء الديبلوماسيين الايرانيين. فلا وسيلة لتحرير الديبلوماسيين الإيرانيين الا هذه الوسيلة»، معتبراً «أن الجمهورية الاسلامية الايرانية هي جزء من الفريق الذي يقاتل العدو الصهيوني، سورية والعرب».

وإذ قدّم فارس لإيران «دعمنا الكامل»، اعتبر «أن هذه القضية لبنانية وليست قضية ايران، لأن الاختطاف تم على الاراضي اللبنانية ونحن معنيون بهذه القضية. فكما استطاعت المقاومة ان تحرر الارض تستطيع ان تحرر الاسرى وهناك معلومات أكيدة لدينا جميعاً بأن الديبلوماسيين قد سلموا من قبل جهة لبنانية الى العدو الصهيوني، فيطلب من الجميع الضغط على هذه الجهة اللبنانية التي تدّعي السلطة والنفوذ كي تسلم هؤلاء الديبلوماسيين».

عوائل الديبلوماسيين

وفي الختام، كلمة عوائل الديبلوماسيين المختطفين القاها صابري زاده الذي أكد «أننا على يقين منذ سنوات، ونزداد يقيناً كل يوم، بأن هؤلاء الرهائن المختطفين (...) هم أحياء وعلى قيد الحياة. ويشهد على ذلك كل الأسرى المحررين (...) وكل الوثائق والشهادات في حين أنه وحتى الآن لم ينشر أي معلومات موّثقة تثبت استشهادهم وهذا خير دليل على أن أحباءنا ما زالوا على قيد الحياة».

وقال: «لقد بذلنا طوال هذه الفترة الصعبة والشاقة جهوداً من أجل الكشف عن أعزائنا وإعادتهم وحصلنا، رغم العديد من المشاكل، على بعض المعلومات التي تؤكد قيام العناصر المتعاملة مع الكيان الصهيوني بنقل الديبلوماسيين إلى فلسطين المحتلة بعد اختطافهم. ومن هنا فقد تابعنا الموضوع على مستويين. على المستوى اللبناني والمستوى الدولي. لبنانياً أجرينا محادثات مع المسؤولين اللبنانيين إنطلاقاً من مسؤولية الحكومة اللبنانية في هذا المضمار ومكان حصول الحادث. أما دولياً فإن على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية أن تتحمل مسؤوليتها في الكشف عن مصير الديبلوماسيين المختطفين كما أن على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية القيام بدور أكثر تأثيراً وجدية في عملية المتابعة هذه».

وختم متمنياً على لبنان «حكومة وشعباً وعلى جميع الخيرين مساعدتنا في الكشف عن مصير الديبلوماسيين».

«اللقاء التضامني» من أجل فلسطين دعا إلى الملاحقة القانونية لجرائم «إسرائيل»

إنعقد في دار الندوة أمس «اللقاء الرمضاني التضامني الرابع من أجل فلسطين»، بدعوة من «الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة»، وتركز اللقاء على مواجهة الجرائم الصهيونية وذلك في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الفتى محمد ابو خضير وفي ذكرى مرور اسبوع على استشهاد الفتى محمد كسبة، بحضور منسق عام الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة معن بشور وممثلين عن الأحزاب والقوى الوطنية، والفصائل والمنظمات الفلسطينية.

افتتح اللقاء الدكتور هاني سليمان فرحب بالحاضرين باسم دار الندوة والحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة.

واعتبر عضو المجلس الوطني الفلسطيني المحامي صبحي ظاهر أن «استهداف الصهاينة للاطفال يعبّر عن حقدهم تجاه جيل جديد من أبناء فلسطين».

وقال منسق اللجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى المحامي عمر زين: «إن ما توصل إليه منتدى العدالة لفلسطين، والمنتدى العربي الدولي لهيئات نصرة أسرى الحرية في سجون الاحتلال الصهيوني، من توصيات وقرارات كفيلة بتحقيق ما نصبو إليه لجهة الملاحقات القانونية، وكذلك إنزال أشد العقوبات بالمجرمين، حيث وضعت خطة عمل قانونية وسياسية وإعلامية وثقافية واجتماعية وكذلك على صعيد التواصل الشعبي العربي والدولي في هذين المنتدين».

وأشار جهاد البرق في مداخلته إلى «التطور التاريخي للقضية الفلسطينية والصراع مع العدو»، مشيراً إلى «البعد العالمي لهذه القضية».

وأشار حسين الخطيب مسؤول العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية – القيادة العامة في لبنان، إلى «الجوانب القانونية المتعددة لمواجهة العدو الصهيوني، كما في مواجهة القرارات الجائرة للأمم المتحدة».

بدوره اقترح المحامي كمال حديد من «المؤتمر الشعبي اللبناني» «تشكيل لجنة متابعة تكون مهمتها حصر جرائم العدو وتصنيفها وترتيب القوانين الدولية التي تعاقب عليها وتحديد الدول التي يمكن محاكمة العدو الصهيوني أمامها».

واعتبر الأسير المحرر أنور ياسين «أن الصراع هو مع المشروع الصهيوني وليس مع الأفراد ويجب أن يعاد تصويب الأمر، لأن هذا المشروع يفتك في منطقتنا».

وأكد العميد سمير ابو عفش أمين سر حركة فتح في بيروت «استمرار الشعب الفلسطيني بالمقاومة بكل أشكالها لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة».

واختتم بشور اللقاء بالدعوة إلى اللقاء الرمضاني التضامني الخامس من أجل فلسطين يوم الثلاثاء المقبل الساعة 12 ظهراً في «دار الندوة». كما دعا إلى توجيه رسالة باسم اللقاء إلى السلطة الفلسطينية والهيئات الحقوقية العربية والدولية، «للتحرك أمام المحكمة الجنائية الدولية وكل قضاء مختص، من أجل محاكمة الجنرال شومر الذي اغتال بدم بارد الطفل محمد كسبة».

واعتبر «ان توجه مئات الآلاف من أبناء فلسطين إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة هو فعل مقاومة استثنائي، يرد على كل محاولات تهويد القدس ومقدساتها».

وكان وفد من الجبهة الشعبية – القيادة العامة برئاسة ابو عماد رامز، سلم بشور هدية للحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة، عبارة عن خريطة القدس تقديراً لدور الحملة في الدفاع عن قضية فلسطين.

«حركة الأمة» تعزّي بناصيف في السفارة ووفد من «الشغيلة» يزور دمشق

زار وفد من «حركة الأمة» ترأسه الأمين العام للحركة الشيخ عبد الناصر جبري السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي بمقر السفارة في اليرزة، حيث قدم التعازي بمعاون نائب رئيس الجمهورية السورية اللواء محمد ناصيف، وتم البحث بحسب بيان للحركة، في آخر المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

وأكد جبري بعد اللقاء «أن خطر المجموعات الإجرامية من «داعش» وغيرها يهدد الجميع»، وأن ما تقوم به هذه الجماعات «لا علاقة له بدين وخارج عن الأطر الإنسانية»، داعياً الجميع إلى «محاربة الأفكار المتطرفة، والتعاون والتنسيق لدرء هذا الخطر، فالحروب لا تحلّ المشاكل، ولا بد من الحلول السياسية، لإنقاذ أوطاننا وشعوبنا».

كما، زار وفد من قيادة رابطة الشغيلة برئاسة الأمين العام الوزير والنائب السابق زاهر الخطيب، العاصمة السورية - دمشق وقدم واجب العزاء برحيل اللواء ناصيف.

وأكد الخطيب في بيان «أن الواجب الوطني والقومي يقتضي منا ومن كل الشرفاء في أمتنا العربية الوقوف إلى جانب سورية في تصديها لقوى الإرهاب التكفيري المدعومة من الغرب والأنظمة الرجعية الدائرة في فلكه، والعمل على إحباط مخططها الهادف إلى إسقاط سورية العروبة والمقاومة، وتفتيت وحدتها لمصلحة العدو الصهيوني».

ولفت «إلى أن خطر الإرهاب التكفيري بات يستهدف جميع الدول العربية بمن فيها تلك التي قدمت أنظمتها كل أنواع الدعم، وما زالت تقدمه لداعش والنصرة»، مشيراً إلى «أن القضاء على خطر هذه القوى الإرهابية وحماية وحدة المجتمعات العربية، إنما يتطلب أولاً وقف كل أشكال الدعم للإرهابيين التكفيريين وتوحيد الجهود في إطار إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب التفكيري».

السفير علي عبد الكريم مع جبري

«المرابطون» تهنئ بوزيان بذكرى استقلال الجزائر

السفير الجزائري مستقبلاً حمدان ووفد «المرابطون»

زار أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين المرابطون العميد مصطفى حمدان يرافقه وفد من أعضاء الهيئة، السفير الجزائري في لبنان أحمد بو زيان، مقدمين له التهنئة بالذكرى الـ 53 لاستقلال الجزائر.

وأكد حمدان «أن انتصار ثورة المليون شهيد شكل في تاريخنا العربي بل في تاريخ العالم منارة لكل الأحرار، ودافعاً لكل المواطنين على امتداد أمتنا العربية في الكرامة ومحبة الأرض، وقدرة الإنسان على الانتصار على الظالمين والطغاة».

وأعرب عن قناعة «المرابطون» «بأن الجزائر بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ستستمر في مسيرة الحرية الحقيقية والتقدم والإزدهار، والسعي الدائم إلى مكافحة الارهابيين والمخربين الذين يريدون شراً بالجزائر وأهلها».

وثمّن حمدان دور السفير بو زيان الحريص على أمن واستقرار الوطن اللبناني.

بورتولانو ترأس في الناقورة الاجتماع العسكري الثلاثي

ترأس رئيس بعثة «يونيفيل» وقائدها العام اللواء لوتشيانو بورتولانو الاجتماع العسكري الثلاثي في موقع الأمم المتحدة عند معبر رأس الناقورة أمس.

وناقش المشاركون، بحسب بيان لـ«يونيفيل»، «قضايا ذات صلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701، بما في ذلك الوضع على طول خط الانسحاب (الخط الأزرق)، والانتهاكات الجوية والبرية، وعملية وضع العلامات المرئية الجارية على الخط الأزرق، إضافة إلى مسألة انسحاب القوات «الإسرائيلية» من شمال الغجر».

وأشاد بورتولانو بـ«الهدوء العام الذي تم الحفاظ عليه على طول الخط الأزرق في ظل التحديات». ونوه بـ«الطرفين لاستمرار تواصلهما مع يونيفيل لتحقيق هذه الغاية».

وقال بعد الإجتماع: «بعيداً من الخطاب العام وبعض التقارير الإفتراضية التي يجري تداولها، أجد أن الطرفين يركزان في شكل جيد على القضايا الحقيقية على الأرض، وأعني بذلك القضايا التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تعزيز البنية التحتية الأمنية، التي أرسيناها معاً على طول الخط الأزرق. وحيث توجد فجوات، يعملان مع اليونيفيل لسدها، وحيث توجد مشاكل موضعية، نسعى جاهدين لإيجاد حلول عملية متفق عليها».

وأضاف: «يحدث الكثير من الأمور في جميع أنحاء المنطقة اليوم لحرف نظرنا، ولكن هناك أيضاً الكثير من الأمور المهمة على الخط الأزرق التي تتطلب منا اهتماماً موحداً. والحفاظ على هذا التركيز يتطلب عزيمة جادة من الجوانب كافة. وكان اجتماع اليوم البنّاء بمثابة شهادة أخرى على الإلتزام الذي يستمر الأطراف في الحفاظ عليه، من خلال العمل مع يونيفيل للحد من نطاق الحوادث واحتواء أي حادث في حال وقوعه».

وختم: «أنا تشجعت بهذا الإنخراط الإيجابي للأطراف مع يونيفيل، وكذلك بنيتهم الواضحة على استخدام آلية الارتباط والتنسيق التي تضطلع بها يونيفيل على أفضل وجه، من أجل ضمان وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق والمحافظة عليه».

«المعركة تتعلق بالمصير وليست قضية عابرة»

عون: غير مقبول ممارسة رئيس الحكومة صلاحيات رئيس الجمهورية

نفى رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون ما أشيع عن أن البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي قد اتصل به طالباً «عدم التحرك في الشارع»، مشيراً الى ان «قواعد «التيار» تنتظر منا الموقف الرسمي». ورأى أن رئيس الحكومة يتصرف كرئيس لمجلس الوزراء وكرئيس للجمهورية «وهذا الأمر مرفوض»، وأكد أن «الدولة قد مُس بها لأن الدستور لا ينفذ والقوانين لا تحترم»، وشدد على أن «الأكثرية الحالية غير شرعية وغير مسموح لها انتخاب رئيس».

وإثر الاجتماع الدوري الأسبوعي للتكتل، قال عون: «طلبوا مني الابتعاد عن حزب الله ليتم انتخابي رئيساً للجمهورية، فقلت لهم الوحدة الوطنية أهم من رئاسة الجمهورية»، وأضاف: «ولا مرة كانت رئاسة الجمهورية تعنينا أكثر من إعادة مؤسسات الدولة للعمل ومحاربة الفساد».

وقال: «لو كان عندكم ذرة كرامة لكنتم استقلتم وغادرتم الى بيوتكم والايام بيننا وبينكم»، وأضاف: «أنتم لا تستطيعون تحرير قرية من الإرهابيين فكيف سنتكل عليكم لتحرير أرضنا»، وأوضح «أنتم كارتل يمتص اموالنا وتعبنا وهناك 70 ملياراً دين على لبنان وخرقتم العقود».

ولفت عون إلى ان الرسالة التي أرسلها لرعاة «الطائف» أي ملكي السعودية والمغرب ورئيس الجزائر منذ حوالي السنة، تتضمن أن «25 عاماً انقضت على وثيقة الوفاق وما زال لبنان يعاني من أزمة نظام تعذّر معها انتخاب رئيس وانتخابات نيابية نتيجة الانتقائية التي يجسّدها البعض في تعديلات دستورية».

وأشارت الرسالة الى انه «لا يزال البعض الآخر من الاتفاقية حبراً على ورق فلا المناصفة تحققت ولا شراكة ولا قانون انتخاب يحترم بنود الوثيقة ولا إنماء متوازناً، وبإختصار لا تطبيق للبنود الأساسية (..) من المؤسف أن الذين تولوا الحكم منذ بداية التسعينات لم يطبقوا الاتفاقية كما هي».

واعتبر عون أن «معظم السياسيين يعرفون ويصرحون أن الطائف لم ينفذ، وقد بدأ الحديث بين السياسيين حول سقوط الطائف ووجوب التفكير بحلول أخرى»، وأكد قلقه «الشديد حيال هذا الموضوع»، وقال: «إذا علت الأصوات لاتفاق جديد، فالوضع لا يتحمل متغيرات تسبب الانشقاق. نناشدكم أن تساعدونا على احترام تنفيذ اتفاق الطائف».

ولفت إلى أن في الشغور الرئاسي «تنتقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى الحكومة مجتمعة أما اليوم فرئيس الحكومة يقوم بصلاحياته وصلاحيات الرئيس وهذا أمر غير مقبول».

وأشار الى انه «في البدء كانوا يحترمون الدستور بالتفاهم على الآلية نحن لن نقبل بذلك ولن نسمح، هذا حق ثابت ونحن نريده، كما نريد إقرار قانون انتخابي يؤمن المناصفة والتمثيل الصحيح لأنه الوحيد الذي يحل مشكلة النظام. الاكثرية الحالية غير شرعية بمن فيهم أنا».

وشدد على انه «يجب استفتاء الشعب ماذا يريد»، مشيراً إلى انه «غير مقبول بقاء هذه الأكثرية في مجلس النواب، ويجب احترام التسلسل الزمني لانتاج السلطة، أولاً انتخابات نيابية وبعد ذلك انتخابات رئيس، الاستحقاق الزمني نقطة دستورية».

وأعلن أنه طلب «من اللبنانيين التحضير للمساهمة بهذه المعركة، وهي معركة مصير وليست قضية سهلة وعابرة».

ولفت إلى «أن الاعلام يقول عون «يريد صهره» لقيادة الجيش، بينما أنا طلبت فتح السجلات واختيار الأفضل من بين 5 عمداء حتى يكون قائداً للجيش».

وأشار الى ان الصحف غير اللبنانية والتي تصدر في لبنان مثل «الحياة» و«الشرق الأوسط» كتبوا «أنني أريد الرئاسة لنفسي وقيادة الجيش لصهره»، وسأل «من هم هؤلاء الذين يقفون في وجهي (...) أنا العماد عون قاتلت ودفعت مخاطر و15 سنة إبعاد من أجل المحافظة على سيادة لبنان، أنتم ماذا فعتلم سوى امتصاص مالنا وتعبنا».

إلى ذلك، أكد عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب نبيل نقولا، في تصريح «أننا لن نقبل بعد اليوم أن نكون مكسر عصا للاستئثار»، مشيراً إلى «أن تحرك التيار الوطني الحر هو لاعادة الحقوق وليس مطلباً». وقال: «لا تحرجونا كي تخرجونا ولا تدفعوا المسيحيين باتجاه «حالات حتماً».

ودعا الناس إلى «البقاء في منازلهم يوم الخميس المقبل من السادسة صباحاً وحتى إنتهاء جلسة مجلس الوزراء، تضامناً مع المطالب المحقة ودفاعاً عن المشاركة والشراكة الحقيقية».

السيد: ما يحصل مع عون يثبت أن سورية لم تصادر حقوق المسيحيين

رأى المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد، في تصريح أمس، «أن ما يحصل اليوم مع (رئيس تكتل التغيير والإصلاح) العماد ميشال عون في محاولته اليائسة لاسترجاع حقوق المسيحيين ومنع التمادي في مصادرتها من قبل القيادات السياسية الإسلامية، يثبت بلا أدنى شك بطلان الاتهامات التي يوجهها فريق 14 آذار المسيحي إلى سورية، من حين الى آخر، من أنها هي التي صادرت تلك الحقوق وغبنت المسيحيين، في حين تبيّن للقاصي والداني، ومنذ خروج سورية من لبنان في العام 2005 إلى اليوم، أن سورية لم تصطحب معها حقوق المسيحيين اللبنانيين عند خروجها، لا بل يمكننا الجزم إنصافاً للحقيقة والتاريخ، أن تلك القيادات السياسية الإسلامية هي نفسها التي صادرت حقوقهم في الزمن السوري بعد اتفاق الطائف إلى يومنا هذا، وأنها كانت تتصارع حينذاك لدى سورية لتتناتش الحصة المسيحية في ما بينها، وقد استمر هذا التناتش نفسه على تلك الحصة من بعد الخروج السوري إلى اليوم، تارة في مصادرة النواب المسيحيين وطوراً في مصادرة الوزراء، وصولاً إلى مصادرة الكثير من المناصب والمواقع الإدارية والأمنية والعسكرية، وانتهاء بالتسبب بالفراغ في المواقع الرئيسة ومصادرة صلاحيات رئيس الجمهورية في إطار سياسة التناتش والمصادرة نفسها».

وأضاف اللواء السيد: «أن الشيء نفسه ينطبق على بطلان اتهام سورية بمصادرة القضاء والجيش والأجهزة الأمنية، وحيث أثبتت الوقائع أن تلك المؤسسات التي استرديناها عام 1991 من الميليشيات وأعدنا توحيدها على أفضل حال ممكن حينذاك، فإن سورية لم تصطحبها معها عند خروجها من لبنان بل تركتها للبنانيين، في حين انقضت القيادات السياسية الإسلامية على معظمها منذ خروج سورية عام 2005 إلى اليوم وجعلتها من ممتلكاتها وأزلامها وأمعنت فيها تخريباً وتطييفاً ومذهبة، إلاّ القليل منها الذي يحاول اليوم، نسبياً وبصعوبة كبيرة، أن يحافظ على الإرث الباقي منذ توحيدها ودمجها واستعادتها للدولة بين العام 1991 والعام 2005».

وتساءل السيد «أي مصلحة وطنية للقيادات السياسية السنية والشيعية والدرزية في استمرار هذا الوضع وفي استمرار السعي الى احتكار ومصادرة حقوق المسيحيين في لبنان منذ العام 2005 الى اليوم، في الوقت الذي يذبح فيه «داعش والنصرة» رؤوسهم في كل مكان من المنطقة حولنا، وفي حين أنه في مسألة الحياة والموت، فإن قطع الرؤوس لا يختلف كثيراً عن قطع الحقوق».